انعكاس النزوح السوري على الوضعين الاقتصادي والاجتماعي في لبنان

أوجيني تنوري
مديرة كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية ـ الفرع الثاني

المقدمة

انقذوا لبنان! صرخة اطلقها صندوق النقد الدولي في ٢٠١٤/٥/١٠ في ختام زيارة قامت بها بعثة منه الى بيروت، مطالبا الأسرة الدولية بتقديم المساعدات الى لبنان لأن ربع سكانه من السوريين.

علما ان التقرير الذي اعده البنك الدولي بناء على طلب الحكومة اللبنانية حول الاضرار الاقتصادية والاجتماعية للازمة السورية على لبنان، لحظ فرضيتان حول زيارة عدد النازحيين السوريين: احداهما لتدفق منخفض والأخرى لتدفق كثيف، دون ان يشير الى احتمال وقف التدفق. وتوقع ان يصل عدد النازحين في نهاية ٢٠١٤ الى مليون وستماية الف او ما يعادل ٣٧٪ من سكان لبنان اذا كان التدفق منخفضًا، اما اذا كان مرتفعا فسيبلغ عدد هؤلاء مليونين و٣٠٠ الف اي ما يتجاوز نصف سكان لبنان[١].

قياسا الى مساحته يستقبل لبنان اكبر عدد من النازحين السوريين

(١) سابين عويس: تحديات سياسية واقتصادية امام مؤتمر نيويورك، هل يتحمل لبنان الإستدانة من اجل سوريا * النهار، ٢٠ ايلول ٢٠١٣.

الموزعين على دول الجوار، ويمكن ادراجهم في خانات ثلاث:

١ ـ عائلات الطبقتين الميسورة والوسطى، التي بدأت بالتوافد منذ بدء النزاع في سوريا ويقدر عددها بخمسة آلاف عائلة استأجرت منازل او لديها منازل وسجلت اولادها في المدارس.

٢ ـ العمال الموسميون وكانوا يأتون قبل الأزمة. اعدادهم ليست دقيقة وتخضع لحركة السوق (العقار، الزراعة، الصناعة) وهي تتراوح بين ٥٠ الفا و٢٥٠ الفا. ولا يمكن التيقن من انهم اصطحبوا عائلاتهم واذا كانوا مسجلين ام لا.

٣ ـ النازحون المسجلون لدى الأمم المتحدة او ينتظرون تسجيلهم، وهؤلاء بحاجة الى مساعدات غذائية وسكن والبسة ويشكلون النسبة الأكبر من السوريين الوافدين بسبب الأزمة السورية[١].

اغلبية النازحيين يقطنون في الشمال والبقاع حيث يتوزعون على مناطق مختلفة لا سيما في مدينة بعلبك وبلدة عرسال.

منذ بداية الازمة السورية تعامل اللبنانيون معهم من منظار انساني. وفي ٣ كانون الأول ٢٠١٣ أعلن مجلس الوزراء اللبناني خطة لإغاثتهم وباشرت الوزارات المعنية متابعة الموضوع، فشكلت لجنة وزارية برئاسة رئيس الحكومة وعضوية وزراء الشؤون الاجتماعية والصحة والتربية والتعليم العالي والدفاع والداخلية والبلديات، اضافة الى الهيئة العليا للاغاثة[٢].

---

(١) سلوى بعلبكي: السورين في لبنان: لجوء مؤقت لم يؤثر في النمو او يغير النمط الاقتصادي، مقابلة مع نسيب غبريل كبير الاقتصاديين في مجموعة بنك بيبلوس، جريدة النهار، ٢٩ /٥/ ٢٠١٣.

(٢) داود رمال (مقابلة مع العميد بيار سالم رئيس الخلية الأمنية المركزية المهتمة بمتابعة اوضاع النازحين)، العميد بيار سالم: لبنان ليس بلد لجوء، واستقبال النازحيين لا يعني توطينهم او تصنيفهم لاجئين، مجلة الأمن العام، عدد ٦، آذار ٢٠١٤، ص: ٣٤ الى ص: ٣٧.

ولكن على رغم الامكانات التي وضعتها الحكومة اللبنانية عبر مؤسساتها المختصة والجمعيات الاهلية، وايضا رغم معونات الجهات الخارجية لتلبية حاجات النازحيين، راح حجم النزوح يلقي بثقله على الواقع اللبناني وتجاوز بعده الانساني ليطاول البعدين الاقتصادي والاجتماعي الأمني، بحيث اصبح لبنان يحتل المرتبة العاشرة بين ١٥٠ دولة تعد الأكثر قبولا للانفجار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. ومن بين الاقتصادات السبعة الأكثر ضعفا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[١].

وبالرغم من ذلك هنالك من يرفض تصوير حالة النازحين الانسانية على انها عبء اقتصادي فادح، والتغاضي عن ان هؤلاء الوافدين يستقدمون معهم ما يربو على اربعة مليارات دولار، بالاضافة الى قدرتهم الاستهلاكية ـ كائنة ما كانت ـ في توسيع سوق الاستهلاك المحلي، وتوسيع مداخيل الاقتصاد غير الشرعي، ولا سيما تجارة السلاح الآتي من الخارج وبتمويل خارجي، وتوسيع الاقتصاد «الفيلونتروي» (الخيري) الذي يستند اساسًا على الأموال المضخوخة لمساعدة النازحيين السوريين الفقراء[٢].

وهنالك من يعتبر أنه في غياب «المعلومات النزيهة» عن اعداد السوريين لا يمكن ان نتحدث بموضوعية لا عن سلبيات وجودهم ولا عن ايجابياتها[٣].

تعدّد وجهات النظر هذه دفعتنا الى العمل والبحث لمعرفة ما هي الانعكاسات الحقيقية للنزوح السوري على الوضعين الاقتصادي والاجتماعي في لبنان.

من اجل ذلك كان لا بد من التوجه مباشرة الى اللبنانيين المقيمين

---

(١) جريدة الجمهورية: ٢٠١٣/١٢/٣١.

(٢) جهاد الزين: مليون نازح سوري و٤ مليارات نازحة معهم، جريدة النهار، ٢٥/ ٥/ ٢٠١٣.

(٣) كمال حمدان (خبير اقتصادي) ورد في سلوى بعلبكي، المرجع السابق.

والمضيفين للنازحين في منطقة البقاع التي تضم العدد الأكبر منهم. اخترنا عيّنة من ١٢٠ فردا، توزعت على أربع مناطق (عرسال، بريتال، تمنين والهرمل) يتواجد السوريون فيها بكثافة، توجهت الى الذكور (٥٧٪) والإناث ٤٣٪)، تساوت نسبة الذكور والاناث في كل من عرسال وبريتال وانخفضت نسبة الاناث في الهرمل الى ٤٠٪ وفي تمنين الى ٣٠٪. كما تم توزيعها حسب الأعمار بين ٢٠ ـ ٤٠ سنة، اذ سجلت ٥٧٪، وتوزع باقي أفراد العينة على ٢٣٪ للذين تتراوح أعمارهم بين ٤٠ ـ ٥٠ سنة، وعلى ٢٠٪ لمن تزيد أعمارهم عن ٥٠ سنة. ٦٥٪ منهم يعملون، ١٢٪ لا يعملون، ١٠٪ طلاب، ١٠٪ ربات منزل و٣٪ متقاعدون، تتوزع الأنشطة اليومية للذين يعملون على: مدرسين، عسكريين، تجار، مزارعين، أعمال حرة، عاملين في المجال الطبي (طبيب، صيدلي، ممرض)، أجراء وعمال في مهن مختلفة.

إضافة الى ذلك تضمّنت الإستمارة أسئلة عدة توجهنا بها الى المستجوبين لمعرفة مدى تأثير النزوح السوري على واقعهم الإجتماعي والإقتصادي (ربطا نسخة عن الاستمارة). وبالتالي قسمنا بحثنا الى فصلين:

- الفصل الأول: انعكاسات النزوح الاجتماعية على اللبنانين
- الفصل الثاني: انعكاسات النزوح على الوضع الاقتصادي والمعيشي للبنانيين

الفصل الأول: انعكاسات النزوح الاجتماعية على اللبنانيين

تظهر هذه الانعكاسات بشكل كبير على اللبنانيين المقيمين في الأماكن المكتظة بالسوريين النازحيين في البقاع حيث لم يعد هناك سقف لا يأوي تحته عائلات سورية. هم يشغلون مرائب السيارات وغرف النواطير

انقذوا لبنان! ـــ

والمستودعات وحتى المباني غير المنتهية البناء. كما نصبوا الخيم بشكل عشوائي على أي قطعة أرض وصلوا اليها. وبما ان المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لم تضع معايير للخيم ولم توزعها (انسجاما مع القرار الرسمي بعدم انتشار مخيمات)، فالمخيمات العشوائية آيلة الى الزيادة وسعة الإنتشار[1].

أفقد هذا الازدحام السكاني اللبنانيين الهدوء والسكينة والخصوصية وشعروا بتغيير طرأ على نمط حياتهم اليومية بشكل عام وهذا ما أكده أفراد العينة كما يلي:

جدول رقم ١: توزع افراد العينة
حسب رأيهم بالتغيير الحاصل وحسب المنطقة

حصول تغيير المنطقة	تغيير بارز		تغيير بسيط		لا تغيير		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
عرسال	٣٢	٪٨٠	٨	٪٢٠	-	-	٤٠	٪١٠٠
بريتال	١٢	٪٦٠	٦	٪٣٠	٢	٪١٠	٢٠	٪١٠٠
الهرمل	٢٦	٪٦٥	١٢	٪٣٠	٢	٪٥	٤٠	٪١٠٠
تمنين	٨	٪٤٠	٨	٪٤٠	٤	٪٢٠	٢٠	٪١٠٠
المجموع	٧٨	٪٦٥	٣٤	٪٢٨	٨	٪٧	١٢٠	٪١٠٠

يظهر لنا هذا الجدول ان الأكثرية وتقريبا في كل المناطق يشعرون بتغيير بارز في حياتهم بعد النزوح السوري: ٦٥٪ في الهرمل، ٦٠٪ في بريتال ما عدا تمنين (٤٠٪) واللافت ان التغيير بارز جدا في عرسال حيث سجل ما نسبته ٨٠٪.

---

(١) زينب ياغي ومادونا سمعان (تحقيق)، الغاء ٣٠٪ من الحصص الغذائية والاستشفاء... نقص المعونات، أزمة النازحين السوريين... كبرى مآسي مفوضية اللاجئين، السفير ١٢/٣/ ٢٠١٣.

تنوء عرسال التي تعد اربعين الف نسمة تحت عبء احتضان أكثر من ٨٠ الف سوري بين نازح ومقاتل، وهي تضم أكثر من ١٥ مخيما عشوائيا مرشحة للإزدياد وطالما ان النزوح ما زال مستمرا. لقد نصب السوريون ما تيسر من الخيم والشوادر في كل بقعة أرض عرسالية استطاعوا اليها سبيلا[١]. حتى ان جرود عرسال التي كانت مصدر متنفس العراسلة ومصيفهم، لم تعد حكرًا عليهم بل أصبحت قلق كبير لهم. فالسوريون يسكنون في المزارع ويعملون فيها وفي المقالع المنتشرة في قلب الجبال وقممها، انهم يتواجدون في كل زاوية وشبر من الأرض. ما حدا بأحد سكان عرسال الى القول «كأني ساكن بنص دين بيروت»[٢].

انعكس تدفق هذه الأعداد الكبيرة من النازحين الى البقاع سلبا في اكثر الأحيان على الخدمات الاجتماعية المقدمة للمضيفين كما على علاقاتهم بهم.

البند الأول: اثر النزوح على الخدمات الاجتماعية للبنانيين

ان الحصول على الخدمات الاجتماعية هو حق لكل مواطن يعيش على الأرض اللبنانية. والدولة مسؤولة عن تقديمها للأشخاص الذين هم في حاجة اليها. ان احترام الانسان بإعتباره قيمة عليا يعتبر من اسس المواطنة الصحيحة واحدى عوامل الحكم الرشيد.

وبالرغم من ذلك كان اللبنانيون وما زالوا يتذمرون من شبه غياب برامج الرعاية الاجتماعية، وتفاقمت الأمور مع تدفق النازحين السوريين الى لبنان. فكيف ينظر اللبنانيون المضيفون لهم الى وضع الخدمات الاجتماعية اليوم؟

---

(١) سعدى علوة، عرسال المخنوقة بثمانين ألف نازح تعيد حساباتها، السفير ٢٠١٣/١٢/٩.
(٢) سعدى علوة، جرود عرسال فالتة من اي سيطرة، السفير ٢٠١٣/١٢/١٠.

جدول رقم ٢: توزع أفراد العينة حسب رأيهم بوضع الخدمات الاجتماعية حسب المنطقة:

وضع الخدمات الاجتماعية المنطقة	جيدة		مقبولة		سيئة		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
عرسال	-	-	٦	٪١٥	٣٤	٪٨٥	٤٠	٪١٠٠
بريتال	-	-	٦	٪٣٠	١٤	٪٧٠	٢٠	٪١٠٠
الهرمل	-	-	٢٢	٪٥٥	١٨	٪٤٥	٤٠	٪١٠٠
تمنين	-	-	١٢	٪٦٠	٨	٪٤٠	٢٠	٪١٠٠
المجموع	-	-	٤٦	٪٣٨	٧٤	٪٦٢	١٢٠	٪١٠٠

أغلبية المستجوبين يجدون ان الخدمات الاجتماعية سيئة (٦٢٪) لا سيما في عرسال (٨٥٪) وفي بريتال (٧٠٪) وفي حين تبدو مقبولة وفي كل من تمنين (٦٠٪) والهرمل (٥٥٪)، لا احد يعتبرها جيدة في كل المناطق. «وضع الخدمات الاجتماعية لم يكن مقبولاً قبل النزوح السوري، فكيف بعد النزوح؟» حسب ما صرح أحد المستجوبين.

ان اثر زيادة الطلب على هذه الخدمات لا ينعكس فقط على سكان هذه المناطق ولكن ايضا على كل اللبنانين لأنه بات يعرّض المالية العامة للدولة لضغوط شديدة، حيث قدر البنك الدولي الأثر المالي للأزمة السورية بين عامي ٢٠١٢ ـ ٢٠١٤، على قطاعات الصحة والتعليم وشبكات الأمان الاجتماعي بما يتراوح بين ٣٠٨ و٣٤٠ مليون دولار[١].

(١) تقرير البنك الدولي الى مؤتمر نيويورك النهار ١٩ أيلول ٢٠١٣.

أولاً: انعكاسات النزوح على الوضع الصحي:

ارتفع الطلب على الخدمات الصحية في صورة ملحوظة خلال الأشهر الستة الأخيرة من عام ٢٠١٣. في كانون الأول الماضي، شكل النازحون السوريون ٤٠٪ من زوار مراكز الرعاية الصحية. فما هي انعكاسات ازدياد عدد المرضى النازحين على المرضى اللبنانيين؟

جدول رقم ٣: توزع أفراد العينة حسب رأيهم في انعكسات ازدياد عدد المرضى على عمل المستوصفات والمراكز الصحية والمستشفيات:

انعكاسات ازدياد عدد المرضى على عمل المستوصفات والمراكز الصحية والمستفيات	العدد	٪
انخفاض فرص الاستشفاء والطبابة	٨٠	٦٧٪
ارتفاع كلفة الاستشفاء	٢٦	٢٢٪
انخفاض جودة الاستشفاء	٦٠	٥٠٪
ارتفاع فاتورة الدواء	١٦	١٣٪
نقص في بعض الادوية	٦٠	٥٠٪
لا تاثير	٦	٥٪
غير ذلك	-	-

٦٧٪ من مجموع الأفراد المستجوبين رأوا ان هناك انخفاض في فرص الاستشفاء والطبابة خاصة وان المستشفيات الحكومية التي كانت بالكاد تستوعب الحاجات اللبنانية، تعج بالمرضى السوريين، و٥٠٪ منهم يشتكون من انخفاض في جودة الاستشفاء، والنسبة عينها ٥٠٪ تعاني من نقص في بعض الأدوية لا سيما أدوية الإلتهابات والأدوية المزمنة. ولقد أكد وزير الصحة وائل أبو فاعور على هذا الأمر حين صرح بأن المستشفيات تواجه مشاكل كبرى فيما يتعلق بالأدوية والتجهيزات[١].

(١) وزير الصحة وائل ابو فاعور، المصري اليوم، ٢٠١٣/٣/١٤.

أما البنك الدولي فقد أشار الى ان زيادة الطلب على الخدمات الصحية أدى الى اجهاد القطاع الصحي، وركز على تزايد المستحقات غير المدفوعة من وزارة الصحة الى المستشفيات، النقص الحاد في عدد العمال الصحيين وازدياد حاد في الأمراض المعدية كالحصبة وداء الليشمانيا والسل[١]. وهذا ما يشكو منه افراد العينة وسنراه في جداول لاحقة.

ثانيا: انعكاسات النزوح على الواقع التربوي

في بداية العام الدراسي ٢٠١٢ ـ ٢٠١٣ اصدر وزير التربية والتعليم العالي التعميم رقم ٢٨/م ٢٠١٢ لتنظيم عملية استقبال واستيعاب المدارس الرسمية لكل التلامذة الوافدين إلى الأراضي اللبنانية منذ بداية الحرب السورية[٢]. لكن لا يبدو أن أيًا من الجهات العاملة في ميدان التعليم الخاص بالنازحين السوريين على استعداد للبوح بالأرقام التقريبية للأطفال الذين وصلوا الى سن الدراسة. علمًا ان بعض الأوساط تشير الى ان الأطفال في ذلك السن يشكلون ٤٠٪ من النازحين[٣]، تتواجد النسبة الأكبر منهم في البقاع (٣٠٪) والشمال (٢٨٪). وتوقع البنك الدولي التحاق ما بين ١٤٠ ألف إلى ١٧٠ ألف طفل نازح بالمدارس عام ٢٠١٤[٤]. أما منسقة لجنة وضع خطط التعليم في حالات الطوارئ والأزمات في وزارة التربية، سونيا الخوري، فأكدت أنه «سيتم تسجيل ٣٠ ألف تلميذ سوري نازح في المدارس الرسمية في لبنان»[٥]. اضافة الى أكثر من ٣٧ ألف

---

(١) تقرير البنك الدولي، المرجع السابق.
حنين السيد، «التنمية البشرية والأثر الإجتماعي للصراع في سوريا على لبنان»، مجلة الأمن العام، العدد ٧، نيسان ٢٠١٤، ص ٥٨.

(٢) سعدى علوة، المدارس مشكلات بلا حصر، السفير، ٢٠١٣/٥/١٠.

(٣) زينب ياغي ومادونا سمعان (تحقيق)، المرجع السابق.

(٤) تقرير البنك الدولي، المرجع السابق.

(٥) سعدى علوة، المدارس مشكلات بلا حصر، المرجع السابق.

تلميذ موضوعين على لائحة الانتظار، بحيث أصبح عدد التلاميذ السوريين النازحين في الرسمي يقارب الـ ٧٥ ألفًا في بداية العام الدراسي ٢٠١٣ ـ ٢٠١٤، النسبة الأكبر منهم في البقاع[١]. فما هي انعكاسات هذا الضغط الذي تتعرض له المدارس الرسمية؟

جدول رقم ٤: توزع أفراد العينة حسب رأيهم في انعكاسات اكتظاظ التلامذة في المدارس الرسمية

انعكاس اكتظاظ التلامذة في المدارس الرسمية	العدد	٪
انتقال بعض تلاميذ البلدة الى المدارس الخاصة	٣٠	٪٢٥
توظيف معلمين جدد	٤٨	٪٤٠
تعدد الدوامات	٧٤	٪٦٢
تفشي الأمراض والأوبئة	٩٠	٪٧٥
انخفاض المستوى التعليمي	٤٠	٪٣٣
استئجار اماكن اضافية	٢٨	٪٢٣
تسرّب دراسي	١٨	٪١٥
غير ذلك	١٢	٪١٠

لعلّ اول ما يلفت النظر في هذا الجدول هو الخوف من تفشي الأمراض والأوبئة في المدارس التي يتواجد فيها النازحون السوريون: ٧٥٪ من أفراد العينة، الأمر الذي ينعكس سلبًا على الوضع الصحي للبنانيين الذي أشرنا اليه في الفقرة السابقة. وهذا ما يؤكد على ما أشارت اليه الخوري منبّهة من بروز مشاكل صحية كبيرة في المدارس وعلى رأسها تفشي الجرب والقمل، معتبرة ان استجابة المنظمات العاملة

(١) عماد الزغبي، النازحون السوريون في «الرسمي» نحو ٧٥ ألفاً، التربية»، ٧٠ مدرسة بعد الظهر لـ ٤٠ ألف تلميذ، السفير، ٢٠١٣/١٠/٢٩

لمواجهتها «غير كافية وما زالت ضعيفة نسبة الى حجم المشكلة»[١].

اما على الصعيد الدراسي فتطرح مشاكل عدة:

١ ـ تعدد الدوامات: ٦٢٪ من أفراد العينة يعتبرونها سلبية على الأساتذة والتلاميذ على حد سواء.

في ١٨ تشرين الثاني عام ٢٠١٣ أصدر وزير التربية آنذاك حسان دياب القرار رقم ١٥١٣/م/٢٠١٣ الذي نظم عمل نحو ثمانين مدرسة رسمية لإستضافة التلامذة السوريين خلال دوام بعد الظهر. جاء هذا القرار بعد موافقة الجهات المانحة على تأمين تمويل عملية التعليم. يتولى الادارة المدير نفسه المكلف ادارة المدرسة في فترة قبل الظهر، ويتم التعاقد مع مدرسي الملاك او المتعاقدين، من المدرسة عينها او المدارس المجاورة، لتعليم التلامذة وذلك وفق المنهج التربوي اللبناني. لكن هذا القرار سرعان ما واجه صعوبات لوجيستية خاصة لجهة توزيع اساتذة الملاك في دوام بعد الظهر. البعض منهم رفض التدريس في هذه الفترة بإعتبارها فترة راحة ولتحضير الدروس لليوم التالي[٢]. وهذا ما اشتكى منه بعض المستجوبين عندما عبّروا عن استيائهم من تحميل الأساتذة ساعات إضافية. أما التلاميذ فيعانون من ضغط الدوام المدرسي بسبب تخفيض الوقت المخصص للمواد او للإستراحة قبل الظهر من أجل تأمين الوقت اللازم لمرحلة بعد الظهر[٣].

وفي هذا الاطار تطرح مشكلة توظيف معلمين جدد (٤٠٪ من أفراد العينة)، فوزارة التربية لا يمكنها اجبار الاساتذة على العمل في دوام بعد

---

(١) سعدى علوة، المرجع السابق

(٢) عماد الزغبي، المرجع السابق.

(٣) المرجع نفسه.

الظهر من دون الحصول على موافقتهم. لكنها تمارس الضغوط عليهم من اجل القبول بالمهمات الجديدة بسبب النقص في أعداد اساتذة الملاك بعد خروج عدد كبير منهم الى التقاعد، سيما وان الوزارات ليست بصدد توقيع اي تعاقد جديد مع اساتذة جدد، خوفا من ان تصبح أعداد المتعاقدين الجدد عبئا إضافيا عليها بعد نهاية الأزمة السورية. لذا كان الاتفاق ان يكون اي تعاقد جديد على حساب الجهات المانحة[١]. علما ان وجود اساتذة جدد غير مدربين او مؤهلين، اضافة الى التفاوت في المستوى التعليمي بين التلاميذ السوريين واللبنانيين، جعل بعض أفراد العينة يشتكون من انخفاض في المستوى التعليمي (٣٣٪).

وهذا ما أشار اليه البنك الدولي في تقريره مؤكدا ان زيادة الطلب على الخدمات التعليمية من اللاجئين السوريين من الأطفال تؤدي الى تكاليف مالية متصاعدة، وتؤثر على جودة التعليم العام[٢] ذلك ان افراد الهيئة التعليمية يضطرون في أكثر الأحيان الى مراعاة أوضاع التلامذة السوريين الوافدين اولاً لإنقطاعهم عن الدراسة منذ ما يقارب العامين، بالإضافة الى مسألة الاختلاف في مستوى اللغة الاجنبية[٣]. هذه المشكلة مضافا اليها انزعاج الطلاب من الاكتظاظ داخل الصفوف دفع ببعض الأهالي الى نقل أولادهم من المدارس الرسمية الى مدارس خاصة (٢٥٪ من أفراد العينة)، في ظل وضع معيشي متردي.

البند الثاني: واقع العلاقات الاجتماعية بين النازحيين والمضيفين

يرى بعض الناشطين ان الوجود السوري الملموس في مختلف مفاصل الحياة اليومية اللبنانية، يسبب تشنجًا كبيرًا. فالإزدحام السكاني واستنفاد

(١) المرجع نفسه.
(٢) تقرير البنك الدولي، المرجع نفسه.
(٣) سعدى علوة، المرجع نفسه.

الخدمات والمنافسة على الوظائف، كلها عوامل تؤدي الى تأزم العلاقة بين الجماعات المضيفة والنازحين حسب ما ورد في تقرير البنك الدولي[١]. وكما رأينا في الجدول رقم ١ أعلاه يحمل اللبنانيون ضيوفهم مسؤولية احداث تغييرات في مختلف اوجه حياتهم. اما السوريون، فيشتكون من أشكالٍ مختلفة من سوء المعاملة، الشتائم، التعليقات المهينة، الاستغلال وحتى الاعتداء على يد العديد من اللبنانيين[٢]. فكيف ينظر أفراد العينة الى العلاقات مع النازحين؟

جدول رقم ٥: توزع أفراد العينة حسب رأيهم في واقع العلاقات الاجتماعية مع النازحين السوريين وحسب المنطقة

واقع العلاقات الاجتماعية المنطقة	جيدة		مقبولة		سيئة		لا علاقة		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
عرسال	–	–	٢٦	٦٥٪	٤	١٠٪	١٠	٢٥٪	٤٠	١٠٠٪
بريتال	–	–	١٤	٧٠٪	–	–	٦	٣٠٪	٢٠	١٠٠٪
الهرمل	–	–	٢٨	٧٠٪	١٠	٢٥٪	٢	٥٪	٤٠	١٠٠٪
تمنين	–	–	١٠	٥٠٪	٤	٢٠٪	٦	٣٠٪	٢٠	١٠٠٪
المجموع	–	–	٧٨	٦٥٪	١٨	١٥٪	٢٤	٢٠٪	١٢٠	١٠٠٪

نستنتج من هذا الجدول ان العلاقات هي بشكل عام مقبولة (٦٥٪ من أفراد العينة) ولكن يبدو انها سيئة بالنسبة الى بعض الأفراد وتبرز بشكل خاص في الهرمل (٢٥٪) وهي غير موجودة لدى نسبة كبيرة في بريتال وتمنين (٣٠٪) وعرسال (٢٥٪)، واللافت ان كل افراد العينة يجمعون على

(١) المرجع نفسه.

(٢) سحر الأطرش، السوريون في لبنان، لا عزاء في القرب، جريدة الحياة، ٢٥/٥/٢٠١٣.

انها ليست جيدة بالمطلق. ويتكلم السكان اللبنانيون عن بعض الظواهر السلوكية منها ما هو مرفوض ومنها ما هو غير مرفوض ولكنه يؤثر سلبا على اوضاعهم الاجتماعية.

أولاً: الآثار السلبية لزواج اللبنانين من سوريات

في عرسال جرى خلال شهر ونصف الشهر اثنتان وعشرون زفافًا لشباب عراسلة: كان هناك عشرون عروسا سورية مقابل عروسين عرساليتين فقط. لم تقتصر ظاهرة الزواج من سوريا على المتزوجين من ابناء عرسال، بل اصبح الشباب العازبون يتزوجون بسوريات ايضًا في زواجهم الأول، فالزواج بعروس سورية «لا يكلف كثيرا»، كما قالت احدى النساء العرساليات[1]. فما هي الآثار السلبية لزواج اللبنانين من سوريات؟

جدول رقم ٦: توزيع افراد العينة حسب رأيهم في الآثار السلبية الناتجة عن زواج اللبنانيين من سوريات:

الانعكاسات السلبية لزواج اللبنانيين من سوريات	العدد	٪
تعدد الزوجات	٨٨	٧٣٪
ارتفاع نسبة العنوسة لدى الفتيات اللبنانيات	٦٢	٥٢٪
زيادة حالات الطلاق	٦٨	٥٧٪
تفكك أسري	٦٢	٥٢٪
لا تأثير	٥	٤٪
غير ذلك حدد	١٢	١٠٪

في حين يؤدي الزواج من سوريات إلى ارتفاع نسبة العنوسة لدى الفتيات اللبنانيات (٥٢٪ من أفراد العينة)، فإن النسبة الأكبر منهم (٧٣٪) تعتبر ان تعدد الزوجات هو المشكلة الاساسية فهو يؤدي الى زيادة حالات

(١) سعدى علوة: عرسال المخنوقة بثمانين ألف نازح تعيد حساباتها ـ المرجع السابق

الطلاق (٥٧٪) والى تفكك أسري (٥٢٪). علمًا أن الإنعكاسات حسب بعض المستجوبين (في فقرة غير ذلك)، لا تكمن فقط في الزواج من السوريات دائما وانما في اقامة علاقات مع النساء السوريات خارج اطار الزواج. لذلك، فهم يشتكون من الخيانة الزوجية. ومنهم من طرح مشكلة أخرى هي الزواج من قاصرات او زيادة معدلات الدعارة في صفوف هؤلاء او انتقال الأمراض بواسطة الجنس شرعًا او دعارة. وهذا ما يفتح الباب امام البعد الأمني للعلاقات الاجتماعية.

ثانيا: انعكاسات النزوح على الوضع الاجتماعي الامني

لقد تأثرت العلاقات الاجتماعية بين النازحين وأهل المحيط اللبنانيين خصوصا بسبب تحميل النزوح السوري المسؤولية الرئيسية عن الفلتان الأمني في لبنان حتى وصلت الى العدائية في بعض الأحيان ضد اي سوري نازح. يعيش اللبنانيون حالة وخوف وقلق وذعر من التفجيرات التي يقوم بها السوريون، ومن تواجد الجماعات التكفيرية فيما بينهم. فالظهور المسلح في بعض البلدات يؤدي الى مشاكل مع البلدات الأخرى المجاورة ويسيء للعلاقات بين اللبنانيين أنفسهم. حتى ان الأهالي حرموا من الخروج من منازلهم ليلا بسبب التوترات الأمنية المستمرة. يضاف الى ذلك حالة الرعب المستمر من تحليق الطيران السوري بشكل يومي فوق المنطقة والقصف الذي يطال المناطق البقاعية، وعمليات الخطف مقابل فدية او لدوافع ارهابية.

ان انعكاس النزوح على الوضع النفسي الاجتماعي للبنانيين يتفاقم مع تزايد الجرائم والحوادث الأمنية او عمليات الاخلال بالأمن التي تبين الاحصاءات الأمنية انها الأعلى لدى السورين من بين الجنسيات الأجنبية[١].

---

(١) مادونا سمعان، الاجهزة الأمنية تؤكد وجود مليون سوري في لبنان، السفير، ٢٠١٣/٣/٢٧.

إن الحوادث التي تم احصاؤها من خلال الموقوفين السوريين تتضمّن القتل، السلب، السرقة، الضرب، المخدرات، الاغتصاب وجرائم أخرى لها انعكاساتها الاجتماعية على اللبنانيين. ومن خلال جدول بالموقوفين في الحوادث التي قام بها اشخاص سوريون من شهر آذار ٢٠١١ حتى ٢٩/ ١/ ٢٠١٤ يتبين انها تتزايد سنة فسنة:

عام ٢٠١١: ١٦٨٢ حادثا (عند شهر آذار)

عام ٢٠١٢: ٢٥٥٠ حادثا

عام ٢٠١٣: ٣٧٧٨ حادثا

كانون الثاني ٢٠١٤: ٣٤٧ حادثا

المجموع ٨٣٥٧ حادثا في لبنان ككل[١].

هذا ما يفسر سبب القلق والخوف من الوضع الأمني والاستياء من النزوح بين أفراد العينة كما يبرزه الجدول التالي:

جدول رقم ٧: توزع أفراد العينة حسب رأيهم بالانعكاسات السلبية للنزوح السوري على الوضع الاجتماعي والأمني للبلدة

انعكاسات النزوح السوري على الوضع الاجتماعي والأمني:	العدد	٪
سلب وسرقة	٦٦	٪٥٥
مشاكل، شجار، عنف...	٦٢	٪٥٢
اعتداءات جنسية	٦٢	٪٥٢
جرائم عامة	٤٠	٪٣٣
تسول وتشرد	٤٣	٪٣٦
غيره حدد	٤	٪٣

(١) داود رمال، مقابلة مع العميد بيار سالم: لبنان ليس بلد لجوء، واستقبال النازحين لا يعني توطينهم او تصنيفهم لاجئين، مجلة الأمن العام، العدد ٦، آذار ٢٠١٤.

٥٥٪ من أفراد العينة يعتبرون ان انعكاسات النزوح السلبية على الوضع الاجتماعي الأمني تتمثل بالسلب والسرقة. بعض سكان عرسال يقولون أن بعض النازحين «يقصدون القرى لينهبوا أثاث المنازل وممتلكات الغير»[١]. يغيب العرسالي عن ارضه اسبوعا ويعود ليجد ان سوريًا قسا عليه الصقيع قد عمد الى قطع كرزته وحولها الى وقود لموقده. حقول الخضار لم يعد أحد يسأل عنها، تركت بما فيها لمن يصلها ويقطف حاجته منها. اما ما ينتج عن تشحيل البساتين والكروم فلا يمكن تركه ليوم واحد في ارضه تحت خطر فقدانه بسرعة البرق[٢]. بالإضافة الى السرقات، يتطرق المستجوبون الى حوادث أخرى تؤرقهم كالمشاكل والشجار والعنف بسبب النزوح (٥٢٪ منهم) والنسبة نفسها للاعتداءات الجنسية كالاغتصاب والتحرش الجنسي وهي ظواهر سلوكية لا يرغب سكان المناطق في اثارتها. ويشير البعض إلى جرائم عامة مختلفة كالقتل والخطف والاعتداء بأدوات حادة وغيرها (٣٣٪) والى التسول والتشرد (٣٦٪). «ان الحملات التي استهدفت المتسولين سابقا، سواء لبنانيين او غيرهم أدت الى توقيف أفراد وعصابات تستغلهم. الأبرياء من الاستغلال نقلوا الى مراكز اجتماعية بينما المجموعات الباقية زجت في السجون. غير ان المتسولين السوريين، اصبحوا رهينة الأموال التي ننتظرها، الوضع لم يعد يحتمل، ثمة جريمة ترتكب بحقهم... في السابق كنا نأخذ المتسولين من الطرق إلى المؤسسات الإجتماعية، غير أن الكارثة، حاليًا، هي أن الأعداد في هذه المؤسسات تخطت قدرتها على الاستيعاب. والتسول لم يعد، مثل السابق، حكرا على العاصمة. السوريون المحاتجون يجتاحون القرى أيضا... المعضلة لا تكمن في سحب المتسولين من الطرق، بل السؤال الي اين نأخذهم»؟ هذا ما جاء

(١) سعدى علوة، جرود عرسال فالتة من أي سيطرة، المرجع السابق.
(٢) المرجع السابق.

على لسان وزير الشؤون الاجتماعية السابق ووزير الصحة الحالي وائل ابو فاعور محذرا من ازدياد ظاهرة التسول بشكل كبير، ومضيفًا ان «التسوّل لم يعد مهنة تجارية. اليوم نحن في كارثة اجتماعية خطيرة، كل هؤلاء فقراء ولا احد الى جانبهم. نحن نتلقى الوعود المالية فقط، دون اي تنفيذ»[١]. لكنه اضاف ان الفقر يزداد ايضا في لبنان وحاجات اللبنانيين تزداد، والأمر يحتاج إلى مبادرات عديدة[٢]. فما هو انعكاس النزوح على الوضع الاقتصادي في لبنان؟

الفصل الثاني: انعكاسات النزوح على الوضع الاقتصادي والمعيشي

بالمقارنة مع الوضع الأمني يؤكد المراقبون ان الخطر الاقتصادي يرخي بثقله بشكل اعنف على اللبنانيين. بالرغم من ان هناك من يتكلم عن الانعكاسات الايجابية للنزوح. فالفقر الذي تخوف منه معالي وزير الصحة يتسع نتيجة تدفق النازحين، حيث تدفع الازمة ١٧٠ الف مواطن لبناني الى مستوى الفقر، في حين تتفاقم سبل العيش بالنسبة للفقراء الحاليين حيث يزداد الفقر عمقًا. وبحسب التقديرات، يبلغ عدد الفقراء في لبنان ما يقارب مليون مواطن ممن يعيشون بأقل من ٤ دولارات أميركية في اليوم[٣]. يضيف رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن ان هناك نسبا كثيرة من العائلات تعيش تحت الخطوط الدنيا للفقر، مشيرا الى ان سكان منطقتي الشمال (٢٤٪) والبقاع (٢٤٪) ينتمون الى هذه الفئة[٤].

---

(١) جعفر العطار، ثمة من يخجل من مد الأيدي، السفير، ٢٠١٣/٤/٢٥.

(٢) وزير الشؤون الاجتماعية، الوضع الاجتماعي للنازحين السوريين بدأ يصبح مقلقاً، الاقتصادي، لبنان ٢٠١٤، lb.aliqtisadi.com

(٣) حنين السيد، المرجع السابق.

(٤) باسكال صوما، عائلات تنام في الحدائق والأسواق تضجّ بالمتسولين، جريدة السفير، ٢٠١٣/٨/٣.

الاقتصاد بشكل عام دخل في دائرة التباطؤ وعدم اليقين. قدّر البنك الدولي الخسائر المترتبة على الاقتصاد اللبناني من جراء الحرب السورية وتدفق النازحين بكثرة وبإستمرار إلى الأراضي اللبنانية بحوالي ٧,٥ مليارات دولار أميركي على إمتداد الأعوام ٢٠١١ ـ ٢٠١٤[١]. وبعد نصف قرن من النمو المطرد (٨ ـ ٩٪) حتى عام ٢٠٠٨ تدنّى معدل النمو الاقتصادي الى ٢٪ وهو أقل بكثير مما كان عليه قل اندلاع الأزمة في سوريا في آذار ٢٠١١[٢]. ورجح «نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ١,٥٪ في العام ٢٠١٤، دون تغيير عن العام ٢٠١٣، وتوقع ان يبقى العجز المالي مرتفعًا عند نحو ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٤ ومعدل التضخم عند ٣,٢٪[٣]. فكيف يقوّم اللبنانيون الوضع الاقتصادي المعيشي؟

جدول رقم ٨: توزع أفراد العينة حسب تقويمهم للوضع المعيشي والاقتصادي للبلدة

تقويم الوضع المعيشي الاقتصادي المنطقة	جيد		وسط		مقبول		سيء		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
عرسال	-	-	-	-	١٠	٢٥٪	٣٠	٧٥٪	٤٠	١٠٠٪
بريتال	-	-	-	-	-	-	٢٠	١٠٠٪	٢٠	١٠٠٪
الهرمل	-	-	١٢	٣٠٪	١٦	٤٠٪	١٢	٣٠٪	٤٠	١٠٠٪
تمنين	-	-	٤	٢٠٪	١٠	٥٠٪	٦	٣٠٪	٢٠	١٠٠٪
المجموع	-	-	١٦	١٣٪	٣٦	٣٠٪	٦٨	٥٧٪	١٢٠	١٠٠٪

(١) تقرير البنك الدولي، المرجع السابق.

(٢) صندوق النقد الدولي، جريدة الشرق الأوسط، ١٠/٥/٢٠١٤.

(٣) تقرير البنك الدولي، المرجع السابق.

الوضع الاقتصادي والمعيشي سيء (٥٧٪ من افراد العينة) وبشكل خاص في كل من بريتال (١٠٠٪) وعرسال (٧٥٪). وهو الى حد ما مقبول في كل من تمنين (٥٠٪) والهرمل (٤٠٪). لكن احدًا لم يقل انه جيد. فالوضع الاقتصادي لم يكن مقبولاً قبل النزوح السوري فكيف به بوجود شعب آخر يتقاسم مع اللبنانيين لقمة العيش والخدمات الأساسية؟ حسب ما علق بعض المستجوبين.

البند الأول: انعكاسات النزوح السوري السلبية على الوضع المعيشي والاقتصادي

تظهر هذه الانعكاسات لدى أفراد العينة في مجالات ثلاثة: المواد الاستهلاكية، المضاربة والمزاحمة غير المشروعة والبطالة.

جدول رقم ٩: توزع أفراد العينة حسب رأيهم في الإنعكاسات السلبية للنزوح السوري على الوضع المعيشي والاقتصادي للبلدة

الانعكاسات السلبية على الوضع المعيشي والاقتصادي:	العدد	٪
نقص في المواد الغذائية	٣٨	٣٢٪
نقص في السلع الاستهلاكية الأخرى	١٦	١٣٪
ارتفاع اسعار المواد الاستهلاكية	٦٦	٥٥٪
مضاربة ومزاحمة غير مشروعة	٧٤	٦٢٪
بطالة بسبب اليد العاملة السورية الرخيصة	١٠٤	٨٧٪
غيره حدد	١٢	١٠٪

تنتج الانعكاسات السلبية بالدرجة الأولى عن اليد العاملة السورية الرخيصة التي تنافس العمال اللبنانيين وتؤدي الى ارتفاع عدد العاطلين عن العمل (٨٧٪ من أفراد العينة)، وبدرجة ثانية من المضاربة والمزاحمة غير المشروعة (٦٢٪) وثالثًا من ارتفاع المواد الاستهلاكية (٥٥٪).

أولاً: البطالة

يقول مختار عرسال عبد الحميد عز الدين ان العامل السوري يأخذ مكان العامل العرسالي في المناشر والمقالع وفي المهن والحرف، ينافسون العراسلة حتى في المحال والمطاعم، وكذلك على «بسطات» الباعة الجوالين[١].

اذا كان اللبنانيون عمومًا والبقاعيون خصوصًا قد اعتادوا تاريخيًا على اليد العاملة السورية خصوصًا في مجالات البناء والزراعة، وتكيّفوا معها ومع أسعارها، يؤدي ارتفاع حجم النزوح وتغلغله أكثر في المدن والبلدات والقرى إلى منافسة كبيرة لليد العاملة اللبنانية في مجالات متعددة منها «القطاعات الحرفية، ولا سيما البناء ومعامل الزجاج وكاراجات السيارات والدارجات، إضافة إلى المطاعم والمقاهي، حيث يفضل أرباب العمل استخدام عمال وافدين بدلاً من اللبنانين لخفض الكلفة، ولا سيما في القرى البقاعية والشمالية»، كما جاء على لسان وزير العمل السابق سليم جريصاتي الذي أضاف «ان مشكلة استبدال العمال بوافدين تتفاقم بشكل خطير في البقاع والشمال»[٢]. بحيث بتنا نشهد حالات طرد جماعي عدة في أكثر من مؤسسة او شركة مما يؤدي إلى «خسارة عشرات العمال اللبنانيين لا بل المئات منهم لعملهم الذي لا يملكون مصدر رزق غيره»، حتى ان هناك قطاعات بات العمل فيها محصورًا باليد العاملة الوافدة فقط[٣]. انسحب هذا الوضع ايضا على النساء العاملات في مجالات الألبسة والمطاعم ووظائف السكريتاريا في عيادات الأطباء أو في مؤسسات تجارية

---

(١) سعدى علوة، عرسال المخنوقة بثمانين ألف نازح تعيد حساباتها، مرجع سابق.

(٢) باسكال صوما، العامل اللبناني يدفع فاتورة البطالة... والمنافسة، جريدة السفير، ٢٠١٣/٩/١٤.

(٣) المرجع نفسه.

أو صيدليات أو قطاعات أخرى[١]. ان توظيف العمال الوافدين لا يعود فقط إلى تدني أجرة اليد العاملة السورية ولكن ايضًا للتخلص من دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي عن العمال اللبنانيين.

وبما أن هؤلاء يجدون أنفسهم خارج إطار المنافسة، يتوقع فقدان ٢٢٠,٠٠٠ إلى ٣٢٤,٠٠٠ لبناني وظائفهم ومعظمهم من الشباب غير الماهرين، الأمر الذي سيؤدي إلى مضاعفة معدل البطالة إلى أكثر من عشرين بالمئة (٢٠٪) من القوى العاملة وفق تقديرات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي[٢]. كما يتوقع هذا الأخير ان يؤدي تدفق اللاجئين الى زيادة العرض بين ٣٠ و٥٠٪ حيث تظهر آثار ذلك في صورة اكبر على النساء والشباب، (يقدر البنك الدولي نسبة البطالة بين الشباب نحو ٣٤٪: اي شاب واحد عاطل عن العمل بين كل ثلاثة)[٣]. بموازاة ذلك ترتفع نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر المدقع من ١٠ إلى ١٤ بالمئة الأمر الذي جعل «الوضع الاجتماعي على فوهة بركان»[٤]. ان ارتفاع معدل البطالة بين اللبنانيين يدفعهم الى الهجرة بحيث يفقد لبنان طاقاته العاملة او الى النزوح الداخلي سعيًا وراء لقمة العيش. و«غالبًا ما يكون النزوح باتجاه العاصمة وضواحيها، حيث تتمركز النشاطات الاقتصادية الرئيسية وتاليًا، فرص العمل إذا وجدت...» الأمر الذي يزيد الفئات النازحة الفقيرة المفتقدة للمهارات، مآسي وتهميشًا. حسب ما صرح سمير الضاهر مستشار رئيس الحكومة السابق نجيب ميقاتي[٥].

---

(١) سامر الحسيني، ارتفاع رقعة المنافسة ينذر بتفاقم الأزمات المعيشية، عامل بناء يعمل مقابل الطعام وطبيبة تصبح سكرتيرة، جريدة السفير، ٢٠١٣/٩/١٤.

(٢) جريدة الشرق الأوسط، ٢٠١٤/٥/١٠؛ حنين السيد، مرجع سابق.

(٣) تقرير البنك الدول، مرجع سابق.

(٤) رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن، جريدة السفير، ٢٠١٣/١١/٧.

(٥) سلوى بعلبكي، مرجع سابق.

ثانيًا: المضاربة والمزاحمة غير المشروعة

يدفع اللبناني ثمن تجاوز القوانين المرعية الأجراء تحت ذريعة الغطاء الانساني: مثل فتح المطاعم وممارسة التجارة[١]... «هناك فئات حرفية وصناعية وتجارية وخدماتية جاء اصحابها مع بعض من الرساميل المتفاوتة الحجم، وأنشأوا مؤسسات مختلفة ومتفاوتة الحجم ايضا لكن غالبية هذه المؤسسات التي نشأت في المحافظات الطرفية كانت غير نظامية»[٢]، وتنافس اللبنانيين حيال الأسعار خاصة على الطريق الدولية في البقاع حيث تعاني المؤسسات اللبنانية من الركود الذي أصابها. فتدفق السوريين رفع اسعار ايجارات الشقق والمحلات كما اكد سعد ميتا صاحب محلات البسة في البقاع. وأضاف ان بدل ايجار المحل على الطريق الدولية كان يتراوح بين اربعة الآف وستة الآف دولار، ومع اقبال السوريين على فتح محلات ومؤسسات تجارية وسياحية ارتفع البدل إلى عشرة او ١٢ الف دولار أميركي. و«هناك ملاكًا يستردون ما قاموا بتأجيره للمستثمر اللبناني ويعيدون تأجيره للسوري بأسعار مرتفعة[٣]. تندرج هذه الأعمال ضمن الاقتصاد الموازي الذي يقدر حجمه مصرف لبنان بنحو ٧ مليارات دولار، في حين يقدره صندوق النقد بنحو ١٤ مليارًا[٤].

لا تقتصر المنافسة غير المشروعة على المحلات فقط، اذ اشتكى بعض أفراد العينة (فقرة غير ذلك) من اغراق السوق ببعض السلع. حيث قام بعض النازحين ببيع المواد الغذائية والأغراض المنزلية بأسعار زهيدة تقل أسعارها عن الأسعار المعروضة في الأسواق.

---

(١) داود رمال، مقابلة مع العميد بيار سالم، مرجع سابق.
(٢) حسن فقيه (نائب رئيس الاتحاد العمالي العام)، جريدة السفير، ٢٠١٣/١٢/٢٤.
(٣) سعدى علوة، احوال الزراعة والسياحة والتجارة والصناعة، جريدة السفير، ٢٠١٣/٥/٢٩.
(٤) سلوى بعلبكي، مرجع سابق.

ثالثًا: ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية

يعود هذا الارتفاع الى اسباب متعددة منها:

١ ـ زيادة الطلب والاستهلاك مع النزوح السوري، وهذا ما اشار اليه رئيس الاتحاد العمالي العام محذرا من ارتفاع الاسعار الجنوني[١].

٢ ـ النقص في السلع الغذائية والاستهلاكية الذي تحدث عنه بعض أفراد العينة، وذكر في تقرير البنك الدولي الذي اورد ان بداية عام ٢٠١٣ شهدت نقصًا في تدفق هذه السلع بعد ان كان لبنان يعتبر مستوردا لها من سوريا. الأمر الذي انعكس ارتفاعا جنونيًا على الأسعار خصوصًا على الطبقتين الوسطى والفقيرة[٢].

٣ ـ انحسار تهريب بعض السلع من سوريا الى لبنان: قبل الاحداث في سوريا كان هناك العديد من العائلات التي كانت تعمل بالتهريب وتعتاش منه. وكان السكان يشترون قارورة الغاز من سوريا بمئة وثمانين ليرة سورية، «اي بخمسة الآلاف ليرة لبنانية بينما يبلغ ثمنها في لبنان ٢٣ ألف ليرة لبنانية». وفيما كانت العائلات تتدفأ طيلة فصل الشتاء على المازوت السوري حيث لا يتجاوز سعر الصفيحة السورية سبعة الآف ليرة «واصلة على البيت»، أصبحت مجبرة على شراء المازوت اللبناني الذي يباع بخمسة وعشرين ألف ليرة لبنانية لكل عشرين ليترًا... «سعر ربطة الخبز وزن كيلوغرام ونصف لم يكن يتجاوز الخمس عشرة ليرة سورية، أي خمسمئة ليرة لبنانية، وسعر كيلوغرام لحم الغنم ثلاثمائة ليرة سورية، اي تسعة الآف ليرة، بينما يبلغ سعره في لبنان ثلاثين ألفًا، يضاف الى ذلك أسعار الخضار التي

(١) باسكال صوما، مرجع سابق.
(٢) تقرر البنك الدول، مرجع سابق.

لا تقارن بمثيلاتها اللبنانية، ومعها الدواء والطبابة والعمليات الجراحية[1].

البند الثاني: انعكاسات النزوح السوري السلبية على السكن والبنى التحتية

أولاً: انعكاسات النزوح السلبية على السكن

في بداية الأزمة السورية فتح ابناء البلدات البقاعية بيوتهم للنازحين السوريين. قدموا لهم المنازل دون مقابل. في عرسال مثلا حيث كان ينظر للنازحين «كمظلومين»، استضافت العائلة العرسالية الواحدة عائلة او عائلتين سوريتين او اكثر بإعتبار أن عمر الأزمة لن يكون طويلاً. لكن مع الوقت ضاقت المنازل بأهلها وبالضيوف، فتوجه هؤلاء إلى الخيم أو الى استئجار الشقق أو المنازل أو إلى شرائها. الأمر الذي أدى إلى أزمة سكن لدى اللبنانيين.

جدول رقم ١٠: توزع أفراد العينة حسب رأيهم في انعكاسات النزوح السلبية على السكن في البلدة

انعكاسات النزوح السوري السلبية على السكن في البلدة	العدد	٪
ارتفاع بدلات الايجار	٩٨	٪٨٢
ارتفاع ثمن العقارات (منازل، شقق، أراضي...)	٦٦	٪٥٥
نقص حاد في الشقق المعروضة للسكن	٦٦	٪٥٥
نزوح بعض الشباب للتفتيش عن أماكن سكن خارج البلدة	٢٤	٪٢٠
لا مشاكل	٤	٪٣
غيره حدد	٦	٪٥

(١) سعدى علوة، احوال الزراعة والسياحة والتجارة والصناعة، مرجع سابق.

٨٢٪ من المستجوبين يعتبرون ان المشكلة الأساسية تكمن في ارتفاع بدلات الايجار التي تضاعفت أكثر من مرتين، إضافة إلى النقص الحاد في الشقق المعروضة للسكن (٥٥٪) الأمر الذي يتسبب بإزدياد أزمة السكن خصوصًا لدى الطبقة الوسطى. وتفاقمت الأمور مع مجيء النازحين من القلمون، وعلى رأسهم أهالي «قارة» المعروفين بوضعهم المادي الميسور، فإزدادت نسبة شراء العقارات. في عرسال اشترى السوريون عشرات البيوت بأسعار تفوق السعر الأصلي بثلاثة أضعاف... والأخطر من ذلك أن البيع لم يقتصر على المنازل فقط بل طال أيضًا الأراضي لبناء مساكن عليها[١]. وفي بعض البلدات الأخرى عبّر بعض أفراد العينة عن استيائهم من استيلاء النازحين على بعض المنازل بالقوة (فقرة غير ذلك). كل ما تقدم دفع ببعض الشباب الى التفتيش عن أماكن سكن خارج البلدة (٢٠٪ من المستجوبين) ومنهم من يفكر في شراء شقق في بيروت استعدادًا لترك بلداتهم في حال ساءت الأحوال أكثر.

ثانيًا: انعكاسات النزوح السلبية على البنى التحتية

تشمل البنية التحتية المياه، الكهرباء، الصرف الصحي، النقل والخدمات البلدية. قدر البنك الدولي تأثير النزوح السوري في هذه البنى ما بين العام ٢٠١٢ والعام ٢٠١٤ بمبلغ ٥٨٩ مليون دولار. فكيف تظهر معاناة اللبنانيين في ظل هذا الوضع؟

(١) سعدى علوه، عرسال المخنوقة بثمانين ألف نازح تعيد حساباتها، مرجع سابق.

جدول رقم ١١: توزع أفراد العينة حسب موقعهم من انعكاسات النزوح على البنى التحتية للبلدة التي يقيمون فيها

طبيعة الانعكاسات على البنى التحتية	العدد	٪
مشاكل في الصرف الصحي	٧٨	٦٥٪
انتشار الأمراض والأوبئة	٨٢	٦٨٪
تكدس النفايات	٨٨	٧٣٪
نقص في الكهرباء	٨٨	٧٣٪
نقص في المياه	٦٠	٥٠٪
تردي وضع الطرقات	٤٤	٣٧٪
اكتظاظ داخل وسائل النقل	٧٦	٦٣٪
ارتفاع حوادث السير	٤٦	٣٨٪
ازدحام السير	٦٠	٥٠٪
زيادة عدد الدراجات النارية	٤٥	٣٨٪
غير ذلك	٤	٣٪

«بالاصل هنا مشاكل في البنى التحتية فكيف بها مع النزوح السوري؟» حسب ما اشار أحد المستجوبين.

لمزيد من الوضوح سنقسم هذا الجدول الى ثلاثة اقسام:

١ ـ مشاكل الصرف الصحي والنفايات وانتشار الأمراض والأوبئة

٢ ـ نقص في الكهرباء والمياه

٣ ـ مشاكل النقل

١ ـ ٦٥٪ من أفراد العينة يتحدثون عن مشاكل في الصرف الصحي، ٦٨٪ منهم يشتكون من انتشار الأمراض والأوبئة و٧٣٪ من تكدس

النفايات. اذا انزعاج اللبنانين واضح جدا هنا. ولعل الهم الأبرز لديهم يكمن في ان مشاكل الصرف الصحي وتكدس النفايات تؤدي الى انتشار الأمراض والأوبئة التي تضاف الى الأمراض المعدية التي يحملها النازحون وتعرض حياتهم وصحتهم للخطر إذا ما انتقلت اليهم أكان ذلك من خلال العلاقات المباشرة، في وسائل النقل، في المدارس او في المستشفيات. على سبيل المثال تتزايد مخاوف السكان من التواجد الكثيف للسوريين داخل مستشفيات الهرمل وأصبحوا يتحاشون الدخول اليها خوفًا من التقاط الجراثيم. فالنازحون يعيشون في بيئة غير نظيفة، وبعضهم يحفرون حفرا لمياه الصرف الصحي يحوم البعوض والذباب حولها؟ وفي هذا المجال يلحظ تقرير البنك الدولي تدني مستوى ونوعية ادارة النفايات الصلبة وخدمات البلديات بشكل واضح وملحوظ نتيجة الارتفاع الحاد والمفاجئ في الطلب على هذه الخدمات واستخدامها من النازحين[1]. تشكو بلديات مناطق النزوح من العبء المالي الذي تتكبده والذي يهددها بالافلاس نتيجة تزايد عملية رفع النفايات ونقلها، مصاريف الاستهلاك المتواصل لآليات البلدية المخصصة للحراسة وللدوريات، تكاليف العمال اليوميين الذين تتزايد أعمالهم بعد ارتفاع الحاجة اليهم وزيادة قياسية في فواتير صيانة شبكات الصرف الصحي ومياه الشفة.

٢ ـ نقص الكهرباء يعاني منه ٧٣٪ من أفراد العينة ومن نقص المياه ٥٠٪ منهم. يقدر الطلب الإضافي على الكهرباء نتيجة توافد النازحيين السوريين بما بين ٢٥١ ميغاواط Megawatt إلى ٣٦٢ ميغاواط بنهاية ٢٠١٤ وفقا للتقديرات في عدد النازحين. اما الطلب الإضافي في قطاع

(١) تقرير البنك الدولي، مرجع سابق.

المياه فيقدر بأكثر من ٢٦ مليون متر مكعب في السنة اي ما يعادل ٧٪ من حجم الطلب قبل الازمة[١]. وهذا ما يتطلب زيادة في الانفاق العام وزيادة كلفة تأمين النقص الحاصل في هذه الخدمات من المواطنين (مولدات خاصة لتأمين الكهرباء، شراء المياه من الصهاريج خصوصًا وأن الشح في المياه يزداد هذه السنة بسبب ضآلة كمية الأمطار التي تتساقط خلال فصل الشتاء).

٣ ـ مشاكل النقل:

تبرز هذه المشاكل في الجدول من عدة نواحي:

ـ الاكتظاظ داخل وسائل النقل (٦٣٪ من أفراد العينة)

ـ ازدحام السير (٥٠٪)

ـ تردي وضع الطرقات (٣٧٪)

ـ زيادة عدد الدراجات النارية (٣٨٪)

ـ ارتفاع حوادث السير (٣٨٪)

وهذا ما نبه منه تقرر البنك الدولي عندما اشار الى ان المناطق التي تستقطب توافدا عاليا للنازحين مثل عكار وزحلة وبعلبك، ستشهد زيادة في الحركة المرورية بنسبة تزيد على الخمسين بالمئة (٥٠٪) على بعض الطرقات، فمع ارتفاع معدلات الزحمة ستتدهور الشبكة بسرعة وستزداد الحوادث[٢]. وكما هو معلوم، أن العناصر التي تتشارك في المسؤولية في وقوع الحوادث المرورية هي السائق (العنصر البشري) والطريق والمركبة. وهذه الحوادث تستنزف الموارد المادية والطاقات البشرية. قد تكون الخسائر طفيفة بالممتلكات والمركبات او جسيمة تسبب بخسائر مادية

(١) مرجع نفسه.

(٢) المرجع نفسه.

ضخمة وقد تؤدي الى الوفاة او الاعاقة الجسدية، فتفرز مشاكل ضخمة وقد تؤدي الى الوفاة او الاعاقة الجسدية، فتفرز مشاكل اجتماعية ونفسية على الضحية وأهلها وحتى على الجاني نفسه. اما الموت على الدراجات النارية فيحتل ظاهرة لافتة تؤرق الجميع اضافة الى ما تتسبب به من حوادث وتثير حفيظة سائقي المركبات الأخرى بالطريقة التي تتشكّل بها على الطرقات توخيا للوصول بسرعة الى الأمكنة التي تقصدها. الى ذلك هناك السيارات العاملة على المازوت والتي تصول وتجول وتضيف الى زحمة السير الخانقة ما تسببه من تلوث الهواء وروائح مزعجة. ولعل المشكلة الأهم التي تؤرق السكان هي الاكتظاظ داخل وسائل النقل. وهي تبدأ منذ الصعود الى الحافلة وحتى الخروج منها: ان ازدياد عدد الركاب تجبر المركبة على التوقف المتكرر الذي يؤخر وصولهم الى الأمكنة المقصودة بالرغم من قرب المسافة. ولعل معاناة المسافرين تزيد في فصل الصيف ومع ارتفاع الحرارة، الأمر الذي يزيد من تعبهم وانزعاجهم لأنهم يضطرون الى التلامس والتلاصق داخل الحافلة في اجواء تملؤها الروائح الكريهة المنبعثة من كل جانب (العرق، الأحذية...). اضافة الى ان وضعية الحافلات القديمة والمهترئة والمشبعة برائحة الدخان والمازوت تبعث على الغثيان. اما ما يقلق اللبنانيين اكثر من كل ذلك فهو الخوف من انتقال الأمراض المعدية (وقد عبر عن ذلك أفراد العينة اكثر من مرة)وسهولة التحرش الجنسي، مما جعل بعض الفتيات والنساء تحجمن عن ارتياد هذه الحافلات واختيار وسائل نقل أقل ازدحاما ولكنها أعلى كلفة.

نضيف الى ما تقدم ما يتكبده السائقون والركاب من الحواجز التي يقيمها الجيش اللبناني مشكورا على لطرقات لتوقيف الارهابيين الذي هم باكثريتهم سوريين، ومنعهم من نقل المتفجرات والتسبب بكوارث بشرية ومادية.

انقذوا لبنان! ـــ

علما ان المسؤولين الأمنيين يحذرون من ان التحديات التي تواجهها البنية التحتية، والافتقار الى المساكن اللازمة تؤدي الى مشكلات حياتية تتنقل الى الواقع الصحي وتكون بيئة حاضنة من جراء الفقر، تستثمر امنيا من اطراف معينة لتنفيذ عمليات ارهابية. وهذا ما جاء على لسان العميد بيار سالم رئيس الخلية الأمنية لمتابعة أوضاع النازحين[١].

أخيرًا الى جانب كل هذه السلبيات اليس للنزوح السوري انعكاسات ايجابية على اللبنانيين؟

البند الثالث: انعكاسات النزوح السوري الايجابية على اللبنانيين

توخيًا للموضوعية واقتناعًا بأن كل عامل، مهما كان سلبيًا يحمل في طياته نسبة معينة من الايجابية. لذلك، كان لا بد من معرفة رأي أفراد العينة بالإنعكاسات الايجابية للنزوح السوري.

جدول رقم ١٢: توزع أفراد العينة حسب رأيهم بالانعكاسات الايجابية للنزوح السوي

الانعكاسات الايجابية للنزوح السوري:	العدد	٪
الاستفادة من بدلات الايجار ومن بيع الشقق	٦٢	٥٢٪
تحفيز الانتاج بسبب زيادة الطلب	٣٢	٢٧٪
توفير يد عاملة رخيصة	٣٨	٣٢٪
صرف اموال المساعدات الخارجية	٤٦	٣٨٪
توفير بعض السلع بأسعار متدنية نسبيًا	٢٨	٢٣٪
لا انعكاسات ايجابية	٣٠	٢٥٪
غير ذلك	-	-

(١) داود رمال: مقابلة مع العميد بيار سالم ـ مرجع سابق

تكمن الانعكاسات الايجابية في الاستفادة من بدلات الايجار ومن بيع الشقق بالنسبة الى ٥٢٪ من المستجوبين. والمستفيد الرئيسي من هذا الأمر هو المالك الذي يؤجر او يبيع عقارا لفئات من النازحين تتمتع بإمكانيات مادية جيدة واحيانا ممتازة. ولكن هذا لا يعني ان كل الذين تضمّهم نسبة الـ ٥٢٪ مستفيدونن من ارتفاع بدلات الايجار والبيع، فإذا عدنا الى الجدول رقم ١٠ نرى ان ٨٢٪ يعتبرون ارتفاع بدلات الإيجار سلبيًا و٥٥٪ يعتبرون ارتفاع ثمن العقارات سلبيًا أيضًا.

القضية نفسها تطرح على صعيد توفير يد عاملة رخيصة الذي يعتبره ٣٢٪ أنه ايجابي، علمًا ان الجدول رقم ٩ يظهر لنا ان ٨٧٪ يعتبرون البطالة بسبب اليد العاملة الرخيصة كمشكلة أساسية. فاليد العاملة الرخيصة تحفز الانتاج وتقلل من كلفته ولكنها في الوقت نفسه تحل محل اليد العاملة اللبنانية وتدفعها إلى الهجرة وتزيد من عدد الفقراء. وهناك نسبة قليلة ٢٧٪ منهم تتحدث عن دفع عجلة الانتاج بسبب زيادة الطلب على السلع، اضافة الى ٣٨٪ من المستجوبين يعتبرون ان صرف أموال المساعدات الخارجية يحمل أثرا ايجابيًا. وهذا ما يفسر ما تقوم به المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لمساعدة أصحاب المحال الصغيرة والمتوسطة من خلال التعاقد معها على بيع المواد الغذائية للنازحين... مشيرة الى ان سبعين بالمئة من المحال منتشرة في الشمال والبقاع. علما ان المفوضية نفسها تشتكي من قلق المساعدات التي توزع ليس فقط على النازحين أنفسهم بل على الجمعيات التي تهتمّ بهم وعلى الموظفين الذين يقومون بالإدارة التشغيلية (٢٠٪ من المساعدات)، أما النازح الذي تأتي المساعدات بإسمه فيحصل على دولار واحد بدل الطعام في اليوم[١].

(١) زينب ياغي ومادونا سمعان (تحقيق)، مرجع سابق.

الخاتمة

سلبيات النزوح السوري أكثر بكثير من ايجابياته، لدرجة ان هناك من ينكر وجود أي إيجابيات: ٢٥٪ من أفراد العينة.

على الصعيد الاجتماعي تبدأ الانعكاسات السلبية على اللبنانيين من شعورهم بتغيير بارز في حياتهم بعد النزوح السوري مرورا بسوء الخدمات الاجتماعية، انخفاض فرص جودة الاستشفاء والطبابة والنقص في بعض الأدوية، ضغط الدوام المدرسي وتحميل الأساتذة أعباء اضافية بما يؤثر على مستوى التعليم، ويجبر بعض العائلات على نقل أولادها من المدارس الرسمية إلى المدارس الخاصة فيرتب عليها أعباء إضافية. يعاني اللبنانيون ايضًا نتيجة لهذا النزوح من الزواج من سوريات، تعدد الزوجات، زيادة حالات الطلاق، التفكك الأسري وارتفاع نسبة العنوسة بين الفتيات اللبنانيات. اضافة الى ممارسات ذات طابع أمني (سلب، سرقة، إعتداءات جنسية، جرائم، مشاكل، شجار، عنف...) تترك أثرًا سلبيًا على الواقع الاجتماعي اللبناني وعلى العلاقات الاجتماعية بين اللبنانيين المضيفين والسوريين الوافدين.

أما الوضع الاقتصادي المعيشي فيزداد سوءا نتيجة ارتفاع مستوى البطالة اللبنانية بسبب اليد العاملة السورية الرخيصة، ارتفاع اسعار المواد الاستهلاكية، المضاربة والمزاحمة غير المشروعة، ارتفاع بدلات الايجار وثمن العقارات ونقص حاد في الشقق المعروضة للسكن. كما تظهر الانعكاسات السلبية بوضوح على البنى التحتية: مشاكل في الصرف الصحي وتكدس النفايات ونقص في الكهرباء والمياه. اضافة الى ازدحام السير والاكتظاظ داخل وسائل النقل. وتجدر الاشارة الى ان الهاجس الذي يؤرق اللبنانيين هو انتشار الأمراض والأوبئة خوفًا من انتقالها اليهم في المدارس والمستشفيات او وسائل النقل.

الانعكاسات الايجابية موجودة ولكنها قليلة جدًا بحيث أنها تقتصر لدى البعض على الاستفادة من بدلات الايجار المرتفعة ومن بيع الشقق ونسبة أقل تنتج عن صرف أموال المساعدات الخارجية.

ازاء تدهور الوضعين الاجتماعي الأمني والإقتصادي المعيشي لا بد من إدارج بعض التوصيات والاقتراحات التي قدمها بعض أفراد العينة والمهتمين بملف النزوح السوري في لبنان:

- انشاء مخيمات بعيدة عن البلدات اللبنانية كما هي الحال في الأردن وتركيا، علمًا أن إنشاء مخيمات في لبنان يحتاج إلى قرار سياسي (غير متوفر) بل ان هناك توافق لبناني للضغط على المجتمع الدولي لإقامة مخيّمات في المناطق الآمنة في سوريا أو على الحدود اللبنانية السورية أي من جديدة يابوس والمصنع في البقاع وبين العريضة والدبوسية في الشمال لكن المنظمات الدولية ما زالت ترفض هذا الاقتراح بحجة أن هذه الأماكن غير آمنة بل تعرض قاطنيها للخطر[١].

ان الهدف من اقتراح قيام مخيمات يكمن في منع انتشار المخيمات العشوائية التي اصدر وزير الشؤون الاجتماعية اللبنانية قرارًا بمنع انشائها بدون إذن مسبق، وفي السماح للدولة اللبنانية بإنجاز إحصاء دقيق للنازحين وبإمكانية ضبط حركتهم وتحركاتهم بفعالية أكبر عبر إيجاد لفيف تكتي يمثل كل الاجهزة اللبنانية يعمل داخل المخيمات. اما ما هو خارجها فيخضع لنظام الاقامة والعمل، بما يمنع تحت ذريعة الغطاء الانساني تجاوز القوانين المرعية الإجراء وتهديد استقرار لبنان وسيادته[٢]. فالحفاظ على الأمن والإستقرار الاجتماعي والسياسي هو

(١) وزير الشؤون الاجتماعية رشيد درباس «للشرق الأوسط»، ٢٠١٤/٥/١٠، مقابلة اجرتها كارولين عاكوم.

(٢) مقابلة مع العميد بيار سالم، مرجع سابق.

الذي جعل بعض أفراد العينة يطالبون بتنظيم اقامة النازحين السوريين.

لكن هناك من طرح اعادة توزيعهم على دول الجوار لأن العدد الموجود في لبنان تخطّى بكثير قدرته على الاستيعاب وفق معايير مساحته الآهلة وكثافته السكانية وموارده. ومن ثم ضبط المعايير الحدودية للفصل بين من يأتي إلى لبنان لأسباب اقتصادية ومن يستوفي فعلاً شروط اللجوء(١).

وفي ظل غياب مخيمات مضبوطة ومنظمة يطلب المستجوبون تعزيز التواجد الأمني في المناطق التي يتواجد فيها النازحون.

- الزام السوري بتقديم إفادة سكن ضمن تعديلات معينة عند كل معاملة تمكن الدولة من ضبط وجودة على ان يوقع الإفادة مختار المحلة ورئيس البلدية.
- جعل مصدر الداتا (بصمات، معلومات ومكان الاقامة) واحدًا في اشراف الدولة اللبنانية كي تتمكن من ضبطهم أمنيًا(٢).
- التعاون مع السلطات السورية لتزويد النازحين بأوراق ثبوتية واصدار وثائق ولادة سورية للولادات الحديثة، طالما أن عدد الولادات السورية في لبنان سيبلغ في السنة الحالية (٢٠١٤) نسبة ٤٠٪ من مجمل الولادات على الأراضي اللبنانية وسيقارب عدد الولادات اللبنانية(٣).
- فصل التلامذة السوريين عن اللبنانيين لأنهم ذات مستوى تعليمي أدنى وخاصة من ناحية اللغات(٤).

---

(١) سليم الضاهر: ندوة في مركز عصام فارس، ١٥/٥/٢٠١٤

(٢) العميد بيار سالم، مرجع سابق.

(٣) ربيع الهبر، ندوة في مركز عصام فارس ـ ١٥/٥/٢٠١٤.

(٤) اقتراح قدمه بعض المستجوبين.

- تزويد النازحين ببطاقة صحية على أن تكون التقديمات على حساب الدول والجهات المانحة.
- فرض الضمان الالزامي والمعاينة الميكانيكية على السيارات السورية بالإضافة الى توقيع السائق السوري على تعهد بعدم استعمال سيارته لأي أهداف تجارية.
- فرض ضريبة على المؤسسات اللبنانية التي توظف العمال المهرة[١].
- منع النازحين السوريين من اقامة مؤسسات خاصة بهم تنافس المؤسسات اللبنانية او وضع شروط مشددة عليهم[٢].
- ربط المساعدات بالاستمارة التي تتم تعبئتها وعدم توزيعها على النازحين من المنظمات الدولية والجمعيات الأهلية والسفارات، من دون معرفة الدولة اللبنانية واشرافها لكي يكون التوزيع عادلا[٣].
- توجيه البرامج الإغاثية الى المجتمعات المحلية وفي مقدمتهم البلديات التي تتكبد العبء المالي الأكبر للنزوح السوري. والإ فأن الأمور مقبلة على إفلاس حتمي للبلديات[٤].

واذ يشدد صندوق النقد الدولي على ضرورة تقديم المجتمع الدولي، المساعدة السريعة للبنان خوفًا من انهيار المجتمع اللبناني، يشير في الوقت نفسه الى أن «دعم الجهات المانحة للموزانة والشعب اللبناني يبقى ضئيلاً رغم النداءات المتعددة»[٥]. فبدون المساعدة الدولية لن يستطيع لبنان ان يتحمل انعكاسات النزوح السوري على اوضاعه الاجتماعية والاقتصادية ولكن ايضا السياسية والامنية التي هي بغاية الهشاشة.

---

(١) ربيع الهبر، مرجع سابق.
(٢) اقتراح قدمه بعض السمتجوبين.
(٣) العميد بيار سالم، مرجع سابق.
(٤) رئيس بلدية بر الياس سعد ميتا، تقرير سامر الحسيني، السفير، ٢٠١٤/٥/١٦.
(٥) الشرق الأوسط، ٢٠١٤/٥/١٠.